

المعيار الدولي للمحاسبة ٢

المخزون

الهدف

١ هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون. ومن بين الموضوعات الرئيسية في المحاسبة عن المخزون هو مبلغ التكلفة الذي سيُثبت على أنه أصل ويُرحل إلى حين إثبات الإيرادات المتعلقة به. ويوفر هذا المعيار إرشادات بشأن تحديد التكلفة وإثباتها اللاحق على أنها مصروف، بما في ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. ويوفر أيضاً إرشادات بشأن الصيغ الرياضية لاحتساب التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.

النطاق

- ٢ ينطبق هذا المعيار على جميع بنود المخزون، باستثناء:
- (أ) [حُذفت]
- (ب) الأدوات المالية (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية")؛
- (ج) الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتج الزراعي عند الحصاد (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٤١ "الزراعة").
- ٣ لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون الذي يحتفظ به:
- (أ) منتجو المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات، والمنتج الزراعي بعد الحصاد، والمعادن والمنتجات المعدنية، طالما كانت مقيسة بصافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً للممارسات المستقرة في تلك الصناعات. وعندما يُقاس مثل هذا المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق، تُثبت التغيرات في تلك القيمة ضمن الربح أو الخسارة في فترة التغير.
- (ب) السماسرة تجار السلع الذين يقيسون مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. وعند قياس مثل هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، تُثبت التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة في فترة التغير.
- ٤ يُقاس المخزون المُشار إليه في الفقرة ٣ (أ) بصافي القيمة القابلة للتحقق في مراحل معينة من الإنتاج. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يتم حصاد المحاصيل الزراعية أو استخراج المعادن ويكون البيع مؤكداً بموجب عقد أجل أو ضمانة حكومية، أو عندما توجد سوق نشطة وتكون مخاطر عدم البيع ضئيلة. ويُستثنى هذا المخزون من متطلبات القياس فحسب الواردة في هذا المعيار.
- ٥ السماسرة التجار هم أولئك الذين يشترون أو يبيعون السلع لحساب الغير أو لحسابهم. ويُقتنى المخزون المُشار إليه في الفقرة ٣ (ب) بشكل رئيسي بغرض البيع في المستقبل القريب وتوليد ربح من التقلبات في السعر أو هامش ربح للسماسرة التجار. وعند قياس هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فإنه يُستثنى من متطلبات القياس فحسب الواردة في هذا المعيار.

التعريفات

٦ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:

/المخزون هو أصول:

(أ) مُحْتَفَظ بها للبيع في السياق العادي للأعمال؛ أو

- (ب) في مرحلة الإنتاج لمثل هذا البيع؛ أو
- (ج) في شكل مواد خام أو إمدادات ستستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.
- صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف المقدرة الضرورية للقيام بالبيع.
- القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة").
- ٧ يشير صافي القيمة القابلة للتحقق إلى صافي المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن تحققه من بيع المخزون في السياق العادي للأعمال. أما القيمة العادلة فتعكس السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع نفس المخزون في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) لذلك المخزون بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. والقيمة الأولى هي قيمة تحددها المنشأة، أما الثانية فلا. وقد لا تتساوى صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق مع قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.
- ٨ يشمل المخزون السلع المشتراة والمحتفظ بها لإعادة بيعها، بما في ذلك على سبيل المثال، البضاعة التي يشتريها تاجر التجزئة ويحتفظ بها لإعادة بيعها، أو الأراضي والعقارات الأخرى المحتفظ بها لإعادة بيعها. ويشمل المخزون أيضاً السلع تامة الصنع التي قامت المنشأة بتصنيعها، أو الإنتاج تحت التشغيل الذي تعمل على تصنيعه، ويشمل المواد الخام والإمدادات المنتظر استخدامها في عملية الإنتاج. وتتم المحاسبة عن التكاليف المتكبدة للوفاء بعقد مع عميل والتي لا ينشأ عنها مخزون (أو أصول تقع ضمن نطاق معيار آخر) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".

قياس المخزون

- ٩ يجب قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.
- تكلفة المخزون
- ١٠ يجب أن تشمل تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي يتم تكبدها لإيصال المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة.

تكاليف الشراء

- ١١ تشمل تكاليف شراء المخزون سعر الشراء ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن للمنشأة استردادها لاحقاً من سلطات الضرائب)، وتكاليف المواصلات والمناولة والتكاليف الأخرى التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء السلع تامة الصنع والمواد الخام والخدمات. وتُطرح الحسومات التجارية والتخفيضات اللاحقة والبنود المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.

تكاليف التحويل

- ١٢ تشمل تكاليف تحويل المخزون التكاليف المتعلقة بشكل مباشر بوحدة الإنتاج، مثل العمالة المباشرة. وتشمل أيضاً تخصيصاً منتظماً لنفقات الإنتاج العامة الثابتة والمتغيرة التي يتم تحميلها لتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع. ونفقات الإنتاج العامة الثابتة هي تلك التكاليف غير المباشرة للإنتاج التي تظل ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج، مثل إهلاك وصيانة مباني ومعدات المصنع، وأصول حق الاستخدام المستخدمة في عملية الإنتاج وتكلفة إدارة المصنع وتوجيهه. أما نفقات الإنتاج العامة المتغيرة فهي تلك التكاليف غير المباشرة للإنتاج التي تتغير بشكل مباشر، أو شبه مباشر، تبعاً لحجم الإنتاج، مثل المواد غير المباشرة والعمالة غير المباشرة.
- ١٣ يستند تخصيص نفقات الإنتاج العامة الثابتة على تكاليف التحويل إلى الطاقة الإنتاجية العادية لمرافق الإنتاج. والطاقة الإنتاجية العادية هي متوسط الإنتاج المتوقع تحقيقه على مدى عدد من الفترات أو المواسم في ظل الظروف العادية، مع الأخذ في الحسبان الفقد في الطاقة الإنتاجية الناتج عن الصيانة المُجدولة. وقد يُستخدم المستوى الفعلي للإنتاج إذا كان يقارب الطاقة الإنتاجية العادية. ولا يزيد

مبلغ النفقات العامة الثابتة المُخصص لكل وحدة إنتاج نتيجةً لانخفاض الإنتاج أو عدم استغلال الآلات. وتُثبت النفقات العامة غير المُخصصة على أنها مصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. وفي الفترات التي تشهد ارتفاعاً في الإنتاج على نحوٍ غير عادي، ينخفض مبلغ النفقات العامة الثابتة المُخصص لكل وحدة إنتاج بحيث لا يُقاس المخزون بأعلى من التكلفة. وتُخصص نفقات الإنتاج العامة المتغيرة لكل وحدة إنتاج على أساس الاستخدام الفعلي لمرافق الإنتاج.

١٤ قد ينتج عن عملية الإنتاج أكثر من منتج واحد يتم إنتاجه بشكل متزامن. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، عند إنتاج منتجات مشتركة أو عندما يوجد منتج رئيسي ومنتج فرعي. وعندما لا تكون تكاليف التحويل لكل منتج قابلة للتحديد بشكل منفصل، فإنها تُخصص للمنتجات على أساس منطقي وثابت. وقد يستند التخصيص، على سبيل المثال، إلى القيمة البيعية النسبية لكل منتج إما في المرحلة التي تصبح عندها المنتجات قابلة للتحديد بشكل منفصل في عملية الإنتاج، أو عند تمام الإنتاج. وتُعد معظم المنتجات الفرعية، بطبيعتها، غير ذات أهمية نسبية. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنها تُقاس غالباً بصافي القيمة القابلة للتحقق وتُطرح هذه القيمة من تكلفة المنتج الرئيسي. ونتيجة لذلك، لا يختلف المبلغ الدفري للمنتج الرئيسي بشكل ذي أهمية نسبية عن تكلفته.

التكاليف الأخرى

١٥ تُدرج تكاليف أخرى ضمن تكلفة المخزون فقط بقدر ما يتم تحميله منها لإيصال المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب أن تُضمّن في تكلفة المخزون النفقات العامة غير المتعلقة بالإنتاج أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين.

١٦ من أمثلة التكاليف المستثناة من تكلفة المخزون والتي يتم إثباتها على أنها مصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها:

- (أ) المبالغ غير العادية لفقد المواد الخام أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى؛
- (ب) تكاليف التخزين، ما لم تكن هذه التكاليف ضرورية في عملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاج أخرى؛
- (ج) النفقات الإدارية العامة التي لا تساهم في إيصال المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة؛
- (د) تكاليف البيع.

١٧ يحدد المعيار الدولي للمحاسبة ٢٣ "تكاليف الاقتراض" حالات محدودة يتم فيها تضمين تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون.

١٨ قد تشتري المنشأة مخزوناً بشروط تسوية مؤجلة. وعندما يحتوي الترتيب فعلياً على عنصر تمويل، على سبيل المثال فرق بين سعر الشراء بشروط الائتمان العادية والمبلغ المدفوع، فإن هذا العنصر يُثبت على أنه مصروف فائدة خلال فترة التمويل.

١٩ [حُذفت]

تكلفة منتج زراعي محصود من أصول حيوية

٢٠ وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٤١ "الزراعة"، يُقاس المخزون الذي يتألف من منتج زراعي حصده المنشأة من أصولها الحيوية عند الإثبات الأولي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند الحصاد. وهذه هي تكلفة المخزون في ذلك التاريخ لتطبيق هذا المعيار.

أساليب قياس التكلفة

٢١ لغرض التيسير، يمكن استخدام أساليب، مثل طريقة التكلفة المعيارية أو طريقة التجزئة، لقياس تكلفة المخزون إذا كانت النتائج تقارب التكلفة. وتراعي التكاليف المعيارية المستويات العادية لاستخدام المواد الخام والإمدادات والعمالة والكفاءة والطاقة الإنتاجية. ويُعاد النظر في هذه التكاليف بشكل منتظم، ويتم تعديلها عند الضرورة في ضوء الظروف القائمة.

٢٢ تُستخدم طريقة التجزئة غالباً في قطاع التجزئة لقياس مخزون يتألف من أعداد كبيرة من بنود تتغير بشكل سريع وذات هوامش ربح متشابهة ومن غير الممكن عملياً استخدام طرق أخرى لتحديد تكلفتها. وتُحدّد تكلفة المخزون بتخفيض القيمة البيعية للمخزون بالنسبة المئوية المناسبة لإجمالي هامش الربح. وتراعي النسبة المستخدمة المخزون الذي حُفّض سعره إلى ما دون سعر بيعه الأصلي. وتُستخدم غالباً نسبة متوسطة لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

الصيغ الرياضية لاحتساب التكلفة

- ٢٣ يجب تحديد تكلفة مخزون البنود التي لا يمكن عادةً استخدام أحدها محل الآخر والسلع أو الخدمات المنتجة المفصول فيما بينها لاستخدامها في مشروعات محددة، عن طريق التمييز المحدد لتكاليف كل منها.
- ٢٤ يُقصد بالتمييز المحدد للتكلفة أن تُعزى تكاليف محددة لبنود محددة من المخزون. وهذه هي المعالجة المناسبة للبنود المفصلة عن غيرها لاستخدامها في مشروع محدد، بغض النظر عما إذا كانت مشترة أو منتجة. ومع ذلك، يُعد التمييز المحدد للتكاليف غير مناسب عندما توجد أعداد كبيرة من بنود المخزون التي يمكن عادةً استخدام أحدها محل الآخر. ففي مثل هذه الحالات، طريقة اختيار تلك البنود التي تظل ضمن المخزون قد يتم استخدامها للتوصل إلى آثار محددة مسبقاً على الربح أو الخسارة.
- ٢٥ يجب تحديد تكلفة بنود المخزون، بخلاف تلك البنود التي تم تناولها في الفقرة ٢٣، باستخدام صيغة الوارد أولاً صادر أولاً أو صيغة متوسط التكلفة المرجح. ويجب على المنشأة أن تستخدم صيغة احتساب التكلفة نفسها لجميع بنود المخزون المتشابهة في طبيعتها واستخدامها بالنسبة للمنشأة. وفيما يتعلق ببنود المخزون المختلفة في طبيعتها أو استخدامها، يمكن تبرير استخدام صيغ مختلفة لاحتساب التكلفة.
- ٢٦ على سبيل المثال، قد يكون للمخزون المستخدم في أحد القطاعات التشغيلية استخدام للمنشأة يختلف عن استخدام نفس نوع المخزون في قطاع تشغيلي آخر. وبالرغم من ذلك، لا يُعد اختلاف الموقع الجغرافي للمخزون (أو القواعد الضريبة المتعلقة به) سبباً كافياً في حد ذاته لتبرير استخدام صيغ مختلفة لاحتساب التكلفة.
- ٢٧ تفترض صيغة الوارد أولاً صادر أولاً أن بنود المخزون المشتراة أو المنتجة أولاً تُباع أولاً. وبالتالي تكون البنود المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي آخر بنود تم شراؤها أو إنتاجها. وبموجب صيغة متوسط التكلفة المرجح، تُحدد تكلفة كل بند من المتوسط المرجح لتكلفة البنود المتشابهة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتشابهة المشتراة أو المنتجة خلال الفترة. ويمكن احتساب المتوسط على أساس دوري، أو عند استلام كل شحنة إضافية، تبعاً لظروف المنشأة.

صافي القيمة القابلة للتحقق

- ٢٨ قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تلف ذلك المخزون، أو إذا أصبح متقادماً بشكل كلي أو جزئي أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون أيضاً إذا زادت التكاليف المقدرة للإتمام أو التكاليف المُقدر أن يتم تكبدها لإنفاذ البيع. وتتسق ممارسة تخفيض قيمة المخزون لأقل من التكلفة إلى صافي القيمة القابلة للتحقق مع وجهة النظر القائلة بأن الأصول لا ينبغي أن تسجل بما يزيد عن المبالغ المتوقعة أن تتحقق من بيعها أو استخدامها.
- ٢٩ تُخفّض قيمة المخزون عادةً إلى صافي القيمة القابلة للتحقق لكل بند على حدة. وبالرغم من ذلك، فقد يكون من المناسب في بعض الحالات تجميع البنود المتشابهة أو المرتبطة ببعضها. وقد يكون هذا هو الحال مع بنود المخزون المتعلقة بخطط الإنتاج نفسه، والتي لها أغراض أو استخدامات نهائية متشابهة، والتي يتم إنتاجها وتسويقها في المنطقة الجغرافية نفسها، ولا يمكن عملياً تقويمها بشكل منفصل عن البنود الأخرى في خط الإنتاج ذاك. ومن غير المناسب تخفيض قيمة المخزون على أساس تصنيف المخزون، على سبيل المثال، السلع تامة الصنع، أو جميع بنود المخزون في قطاع تشغيلي معين.
- ٣٠ تستند تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق إلى أفضل الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها المتاحة في وقت إجراء التقديرات، للمبلغ المتوقع أن يحققه المخزون. وتراعي هذه التقديرات تقلبات السعر أو التكلفة التي تتعلق بشكل مباشر بالأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة وذلك بالقدر الذي تؤكد به تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية الفترة.
- ٣١ تراعي تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق أيضاً الغرض من الاحتفاظ بالمخزون. فعلى سبيل المثال، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية المخزون المُحتفظ بها للوفاء بعقود مبيعات أو خدمات مؤكدة إلى سعر العقد. وإذا كانت عقود المبيعات أقل من كميات المخزون المُحتفظ بها، فإن صافي القيمة القابلة للتحقق للكمية الزائدة تستند إلى أسعار البيع العامة. وقد تنشأ مخصصات عن عقود المبيعات المؤكدة التي تزيد عن كميات المخزون المُحتفظ بها، أو عن عقود الشراء المؤكدة. ويتم التعامل مع مثل هذه المخصصات بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

٣٢ لا تُخفض قيمة المواد الخام والإمدادات الأخرى المُحتفظ بها للاستخدام في إنتاج المخزون إلى ما دون التكلفة إذا كان يُتوقع أن تُباع المنتجات تامة الصنع، التي سيتم تضمينها فيها، بالتكلفة أو بما يزيد عنها. وبالرغم من ذلك، فعندما يشير انخفاض في سعر المواد الخام إلى أن تكلفة المنتجات تامة الصنع تزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقق، فإن قيمة المواد الخام تُخفض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون تكلفة استبدال المواد الخام هي أفضل مقياس متاح لصافي قيمتها القابلة للتحقق.

٣٣ يُجرى تقييم جديد لصافي القيمة القابلة للتحقق في كل فترة لاحقة. وعندما تنتفي الظروف التي تسببت سابقاً في تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة أو عندما يتوفر دليل واضح على حدوث زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق بسبب تغير الظروف الاقتصادية، فإن مبلغ التخفيض يُعكس (أي أن العكس يقتصر على مبلغ التخفيض الأصلي) بحيث يعادل المبلغ الدفترى الجديد التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق بعد التعديل، أيهما أقل. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عند وجود بند من بنود المخزون مسجل بصافي القيمة القابلة للتحقق، بسبب انخفاض سعر بيعه، وهذا البند لا يزال موجوداً في فترة لاحقة وقد ارتفع سعر بيعه.

إثبات المخزون على أنه مصروف

٣٤ عندما يُباع المخزون، يجب إثبات المبلغ الدفترى لهذا المخزون على أنه مصروف في الفترة التي يُثبت فيها الإيراد المتعلق به. ويجب إثبات مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، وجميع خسائر المخزون، على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو تقع فيها الخسارة. ويجب إثبات مبلغ أي عكس لأي تخفيض في قيمة المخزون، ناشئ عن زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق، على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها العكس.

٣٥ قد تُخصص بعض بنود المخزون لحسابات أصول أخرى، على سبيل المثال، المخزون المُستخدم على أنه أحد مكونات العقارات أو الآلات أو المعدات التي تُنشأ المنشأة بنفسها. ويُثبت المخزون المُخصص لأصل آخر بهذه الطريقة على أنه مصروف خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.

الإفصاح

٣٦ يجب أن تُفصح القوائم المالية عما يلي:

(أ) السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك الصيغة الرياضية المستخدمة لاحتساب التكلفة؛

(ب) مجموع المبلغ الدفترى للمخزون والمبلغ الدفترى في التصنيفات المناسبة للمنشأة؛

(ج) المبلغ الدفترى للمخزون المُسجل بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛

(د) مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة؛

(هـ) مبلغ أي تخفيض في قيمة المخزون مُثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة ٣٤؛

(و) مبلغ أي عكس لأي تخفيض في القيمة مثبت على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة ٣٤؛

(ز) الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس التخفيض في قيمة المخزون وفقاً للفقرة ٣٤؛

(ح) المبلغ الدفترى للمخزون المرهون على أنه ضمان لالتزامات.

٣٧ تُعد المعلومات عن المبالغ الدفترية للمخزون المُحتفظ به في التصنيفات المختلفة للمخزون وعن مدى التغيرات في هذه الأصول مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. والتصنيفات الشائعة للمخزون هي البضاعة، وإمدادات الإنتاج، والمواد الخام، والإنتاج تحت التشغيل، والسلع تامة الصنع.

٣٨ يتكون مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة، والذي يُشار إليه غالباً على أنه تكلفة المبيعات، من تلك التكاليف المُضمَّنة سابقاً في قياس المخزون الذي بيع الآن ومن نفقات الإنتاج العامة غير المُخصصة ومن المبالغ غير العادية لتكاليف إنتاج المخزون. وقد تبرر ظروف المنشأة أيضاً تضمين مبالغ أخرى، مثل تكاليف التوزيع.

٣٩ تتبنى بعض المنشآت شكلاً للربح أو الخسارة تنتج عنه مبالغ يُفصح عنها بخلاف تكلفة المخزون المثبتة على أنها مصروف خلال الفترة. وبموجب هذا الشكل، تعرض المنشأة تحليلاً للمصروفات مستخدمة تصنيفاً يستند إلى طبيعة المصروفات. وفي هذه الحالة، تُفصح المنشأة عن التكاليف المثبتة على أنها مصروف للمواد الخام والمواد الاستهلاكية وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى إلى جانب مبلغ صافي التغير في المخزون للفترة.

تاريخ السريان

- ٤٠ يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٥ أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار لفترة تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٠٥، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- أ٤٠ [حُذفت]
- ب٤٠ [حُذفت]
- ج٤٠ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، الصادر في مايو ٢٠١١، تعريف القيمة العادلة الوارد في الفقرة ٦ وعدل الفقرة ٧. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تُطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- د٤٠ [حُذفت]
- ه٤٠ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، الصادر في مايو ٢٠١٤، الفقرات ٢ و ٨ و ٢٩ و ٣٧ وحذف الفقرة ١٩. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تُطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.
- و٤٠ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرة ٢ وحذف الفقرات ٤٠ أ و ٤٠ ب و ٤٠ د. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تُطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ز٤٠ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار"، الصادر في يناير ٢٠١٦، الفقرة ١٢. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

سحب الإصدارات الأخرى

- ٤١ يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للمحاسبة ٢ "المخزون" (المنقح في ١٩٩٣).
- ٤٢ يحل هذا المعيار محل تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة ١ "الثبات. الصيغ المختلفة لاحتساب تكلفة المخزون".